كافح

نشرة إلكترونية فصلية تصدرها هيئة مكافحة الفساد

47% من مجمل الشكاوى والبلاغات تلقتها الهيئة عبر تطبيقها على الأجهزة الذكية

إنتخاب فلسطين نائباً لرئيس الدورة الثالثة للإتفاقية العربية لمكافحة الفساد

550 شكوى وبلاغ تلقتها الهيئة خلال النصف الأول من العام الجاري

حزيران 2020

إفتتاحية العدد

إيماناً منا في هيئة مكافحة الفساد بإيجاد مجتمع فلسطيني خال من الفساد، يقوم على أسس النزاهة والشفافية والمساءلة استناداً لقانون مكافحة الفساد رقم (١) لسنة 2005 وتعديلاته، وتحقيقاً للشراكة الحقيقية مع كافة مكونات المجتمع الفلسطيني سعت الهيئة للبدء بترجمة عملية لأهداف الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٢ باتخاذ رزمة من التدابير الوقائية وتعزيز المشاركة المجتمعية، لخلق مجتمع فلسطيني متماسك وثقافة مجتمعية رافضة للفساد، بالإضافة لتعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع العام والخاص والمدني إيماناً بأن محاربة الفساد تتطلب جهداً جماعياً وعملاً مشتركاً، وتفعيل المشاركة الفلسطينية في الجهود الإقليمية والدولية والعربية ذات العلاقة لإيجاد منظومة تشريعية ومؤسساتية وطنية تمنع الإفلات من العقاب. ولتحقيق ذلك واستكمالاً لجهود الهيئة في تنفيذ بنود الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وتوسيع نطاق الشراكات والوصول إلى كافة شرائح المجتمع وإشراكهم في عملية الكشف عن شبهات الفساد ومحاربته، تبنت الهيئة سياسة الانفتاح على الإعلام انطلاقاً من قناعة أن مكافحة الفساد مسؤولية جماعية تشارك فيها كافة الأطراف والمكونات كل حسب مسؤولياته واختصاصاته، وهو ما تم ترجمته عملياً بالاستعداد لإطلاق الاستراتيجية الإعلامية الوطنية لمكافحة الفساد في فلسطين، لتشكل نقلة نوعية في علاقة الهيئة مع مكونات القطاع الإعلامي، والتي تقوم على شراكة حقيقية مع المؤسسات الإعلامية والتي تعتبر أداة للتواصل الجماهيري وهو ما نصت عليه الاتفاقيتين العربية والأممية لمكافحة الفساد بشكل واضح بالتأكيد على أهمية الإعلام في مكافحة الفساد. ومن هنا نأمل أن يُشكل إصدار نشرة الكترونية دورية لأهم إنجازات الهيئة في جهود مكافحة الفساد حلقة وصل بين الهيئة والجمهور بإبقائه على اطلاع على آخر جهود وإنجازات الهيئة.

المستشار د. أحمد براك
رئيس هيئة مكافحة الفساد

مكافحة الفساد تضع الخطط والبرامج التنفيذية للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022

أنجزت هيئة مكافحة الفساد الخطط التنفيذية لترجمة بنود 16 مذكرة تعاون محلية وقعتها مع قطاعات مختلفة وذلك في إطار الاستعداد والجاهزية للمباشرة بتطبيق ما تضمنته مذكرات التعاون وتحديد المسؤوليات المناطة بكل طرف من هذه المذكرات.

حيث بدأت هيئة مكافحة الفساد بوضع الخطط والبرامج التنفيذية للاستراتيجية الوطنية عبر قطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2020-2022 والتي تحمل شعار «مواطنة، تمكين، إصلاح»، بوضع سلسلة من الأنشطة التي تتيح الفرصة لجميع الشركاء من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عملية تنفيذ البرامج بما يخدم الرؤية المشتركة للجميع، الهادفة إلى "القضاء على الفساد».

وتستند الاستراتيجية على أهمية ترسيخ المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد، والمساهمة في الإيفاء بالالتزامات التي تتبناها الإرادة السياسية العليا فيما يخص عدم التسامح مع الفاسدين، حيث تعتمد الاستراتيجية إطاراً لمساءلة جميع المؤسسات المعنية في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد بما في ذلك الهيئة ومؤسسات إنفاذ القانون ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وتأطير وتوحيد جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بما يحقق التركيز ويبتعد عن التشتت والتكرار في التدخلات ذات العلاقة.

حيث وقعت الهيئة مذكرات تعاون مع كل من (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة النقل والمواصلات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، نقابة المهندسين، هيئة التنظيم والإدارة، مركز شمس، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وكالة معا، نقابة الصحافيين).

الهيئة توقع مذكرتين إقليميتين وأخرى دولية

وقعت الهيئة مذكرتي تعاون اقليميتين مع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية القطرية، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وأخرى دولية مع الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد. ويندرج توقيع مذكرات التعاون الدولية في إطار تعزيز العمل المشترك مع كافة المؤسسات والهيئات والوكالات والدولية والإقليمية، وذلك ضمن الجهود التي تبذلها الهيئة في سبيل تعزيز تعاونها مع كافة القطاعات كشركاء بهدف الوصول إلى مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد وبنهجٍ قائم على مسارين أساسيين وهما تضافر الجهود الوطنية الجامعة من أجل الوصول إلى مجتمع متماسك بقيم وثقافة مجتمعية رافضة للفساد بكافة أشكاله، بينما يتمثل المسار الثاني بالوصول إلى منظومة تشريعية ومؤسساتية وطنية ودولية تمنع الإفلات من العقاب، وكذلك المساهمة في تبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب الدولية والمحلية في مجال مكافحة الفساد، وتبادل المعلومات وأساليب وآليات العمل وتدريب الكوادر، بالإضافة لسعي الاستراتيجية إلى حشد وتجنيد مواقف داعمة من الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي وتوفير المساندة الفنية والمالية اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة.

إشادة عربية بالتجربة الفلسطينية في جهود مكافحة الفساد

شاركت هيئة مكافحة الفساد في عدد من ورشات عمل إقليمية ضمن جهودها الحثيثة لتعزيز حضورها الإقليمي والعربي، حيث شارك وفد من الهيئة بورقتي عمل في ورشة عمل حول تعزيز اكتشاف الفساد والإبلاغ عنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعنوان «ما هو الخطر» في دولة الكويت. كما شاركت الهيئة بورشة عمل في المغرب حول «الابتكار في الوقاية من الفساد»، والذي نظمتها الهيئة الوطنية المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، والتي هدفت لاطلاع المشاركين على أحدث الابتكارات في مجال الوقاية من الفساد وتطبيقاتها الناجحة حول العالم، والتباحث في سبل توظيف هذه الابتكارات في خدمة الجهود الوطنية والإقليمية في المنطقة العربية خاصة فيما يتعلق في إدارة مخاطر الفساد القطاعية. فيما هدفت الورشة المنعقدة في تونس بمشاركة وفد من الهيئة إلى التعرف على مهام وصلاحيات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتونس وآلية عملها واختصاصاتها، كما شملت حضور الوفد لافتتاح ندوة بمناسبة مرور ثلاث سنوات على صدور قانون الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، والمشاركة في برنامج «مع الناس» في التلفزة الوطنية التونسية، بالإضافة لزيارة مقر مجلس نواب الشعب، كما قام الوفد بزيارة دراسية إلى مقر هيئة النفاذ إلى المعلومة، بقصد الاطّلاع على التجربة التونسية في مجال تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة.

بنسبة 47% من مجمل الشكاوى والبلاغات

تلقت الهيئة 356 شكوى وبلاغ عبر تطبيقها على الأجهزة الذكية

منذ إطلاقه بشهر تشرين الثاني 2019

تـدرك هيئـة مكافحـة الفسـاد أهميـة التكنولوجيـا وتؤمـن بـضرورة مواكبـة التطـور السريـع الحاصـل فيهـا وتوظيفهـا بالشـكل الأمثـل للحـد مـن انتشـار الفسـاد ومكافحتـه، ولهـذا أطلقـت الهيئـة في تشريـن الثـاني مـن العـام 2019، تطبيقـاً للهواتـف الذكيـة يُمكّـن مسـتخدميه مـن تقديـم الشـكاوى والبلاغـات بسريـة تامـة عـن طريـق نمـاذج الكترونيـة، وذلـك تسـهيلاً عـلى المواطنـين بـدلاً مـن حضورهـم الشـخصي إلى مقـر الهيئـة، ويسـاهم التطبيـق في زيـادة وعـي المواطنـين حـول قضايـا الفسـاد ويشـجعهم عـلى التبليـغ عنـه. إضافـة لذلـك يتيـح التطبيـق إمكانيـة متابعـة فعاليـات وأنشـطة الهيئـة وإنجازاتهـا بـكل سـهولة وبسـاطة وبطريقـة آمنـة، ويُمكّـن مسـتخدميه مـن التواصـل مـع الهيئـة وطـرح أسـئلتهم واستفسـاراتهم، والمشـاركة في اسـتطلاعات الـرأي التـي تطلقهـا الهيئـة، ومتابعـة آخـر الصـور والأخبـار الصـادرة عـن الهيئـة، والاطـلاع عـلى نمـاذج إقـرارات الذمـة الماليـة وشروطـه.

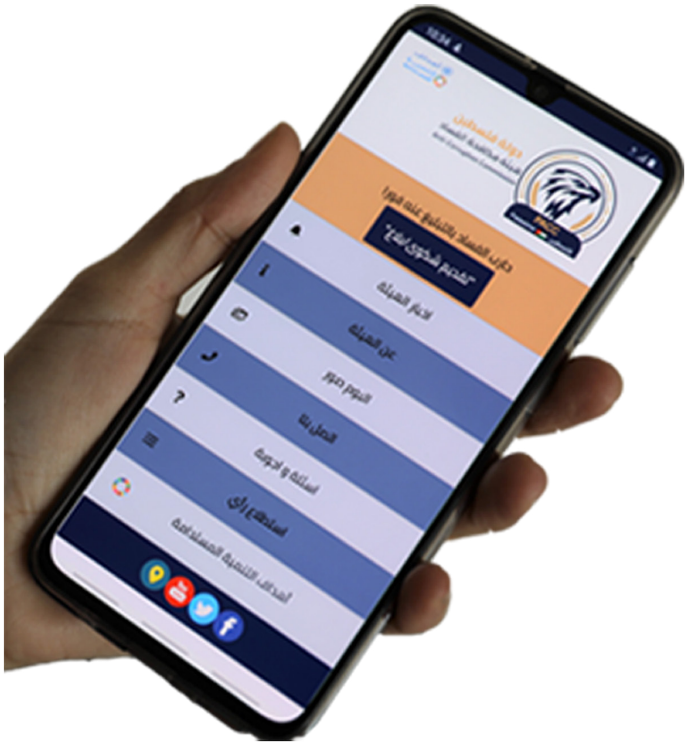

وفي ظـل حالـة الطـوارئ الاسـتثنائية التـي أعلنـت عنهـا الحكومـة الفلسـطينية بسـبب فايـروس كورونـا، اعتمـدت الهيئـة بشـكل كبـير عـلى التطبيـق في الإبـلاغ عـن الفسـاد ونـشر أخبـار الهيئـة، وتشـير الإحصائيـات والبيانـات إلى أن الهيئـة تلقـت مـا مجموعـه 356 شـكوى وبـلاغ عـبر التطبيـق منـذ إطلاقـه، بمـا نسـبته 47% شـكوى وبـلاغ.

يُمكنكـم الآن ، تحميـل تطبيـق الهيئـة عـلى أجه.تكـم، حيـث يتوفـر التطبيـق عـلى متجـري «Play Store»، و «App Store».

منذ بداية العام الجاري ...

550

شكوى وبلاغ تلقتها الهيئة

298
قطاع عام

181
هيئات محلية

21
جمعيات

17
اتحادات ونقابات

إحالة 56 ملف
تحقيقي إلى نيابة
جرائم الفساد

فلسطين عضواً في شبكة سلطات الوقاية

مكافحة الفساد تشارك بالإجتماع الدولي للشبكة عبر تقنية الفيديو كونفرنس

شاركت هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، عبر تقنية الفيديو كونفرنس في الاجتماع الدولي لشبكة سلطات الوقاية من الفساد، بحضور ممثلين عن كل دولة عضو في الشبكة، ومَثل الهيئة كل من مدير عام وحدة العلاقات الدولية والمحلية أ. سعيد شحادة و أ. عبد الحافظ أبو شمسية و أ. سيرين عواودة و أ. وفاء القواسمة.

وناقش الاجتماع الذي جرى افتتاحه من قبل رئيس الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد السيد تشارلز دوشين، كون فرنسا هي رئيس الشبكة لهذه الدورة، الأنشطة الحالية المتعلقة بزيادة الوعي والتواصل في ظل جائحة كورونا، بالإضافة إلى أهمية تعزيز التواصل بين السلطات بما يخدم سلوكيات مكافحة الفساد من خلال العمل على نهج مبني على الأدلة ويركز على الحقائق، بهدف تشكيل مؤشرات تحدد نوع التدخل المطلوب للوقاية من الفساد في كل دولة.

واستعرض الأستاذ شحادة ورقة عمل تتضمن مجموعة من المشاريع التي من شانها تعزيز العمل بين أعضاء الشبكة، خاصة فيما يتعلق بموضوع الإعلام وكيفية استخدامه الأمثل لمكافحة الفساد والوقاية منه.

ويُذكر بأن فلسطين كانت قد انضمت لعضوية الشبكة وذلك ضمن توجهات الهيئة في تعزيز حضورها على المستوى العربي والدولي ما يفتح الطريق امام الهيئة لتوسيع العلاقات المهنية والاختصاصية على المستوى العربي والدولي.

التواصل الالكتروني اثبت فاعليته في ظل «جائحة كورنا»

لم تتوقف هيئة مكافحة الفساد عن العمل خلال حالة الطوارئ التي مرت بها البلاد، ولكنها عمدت إلى تقنين الدوام بعدد محدود من موظفيها ، كما واصلت إستقبال الشكاوى والبلاغات من خلال موقع الهيئة وبريدها الإلكتروني وصفحاتها على مواقع التواصل الإجتماعي، بالإضافة إلى تطبيق الهيئة على الهواتف الذكية.

تعمل دائرة الشكاوى والبلاغات في الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة في الهيئة كدائرة مختصة بمتابعة الشكاوى والإخبارات والبلاغات التي تُقدم وترد للهيئة ويتم التعامل مع كل الشكاوى والبلاغات بصورة عاجلة وفاعلة للتحقق مما ورد فيها من شبهات فساد عبر مختلف انواع الاستدلال والتحري ومراسلة كافة الجهات ذات العلاقة بمضمون وحيثيات الشكاوى والبلاغات.

وتدعو الهيئة كافة المواطنين والمواطنات الى عدم التردد في التقدم باي شكوى او بلاغ عن شبهات الفساد مع تأكيدها على متابعة كل ما يصلها من شكاوى وبلاغات وملاحقة كل من يثبت فساده وفق الاصول القانونية.

وتخصص الهيئة مجموعة وسائل الاتصال لاتاحة المجال امام المواطنين في تقديم الشكاوى والبلاغات سواء من خلال خدمات الايميل او من خلال الموقع الالكتروني أو من خلال الفاكس او من خلال الهاتف، اضافة الى التطبيق الالكتروني الذي اطلقته الهيئة قبل اعلان حالة الطوارئ.

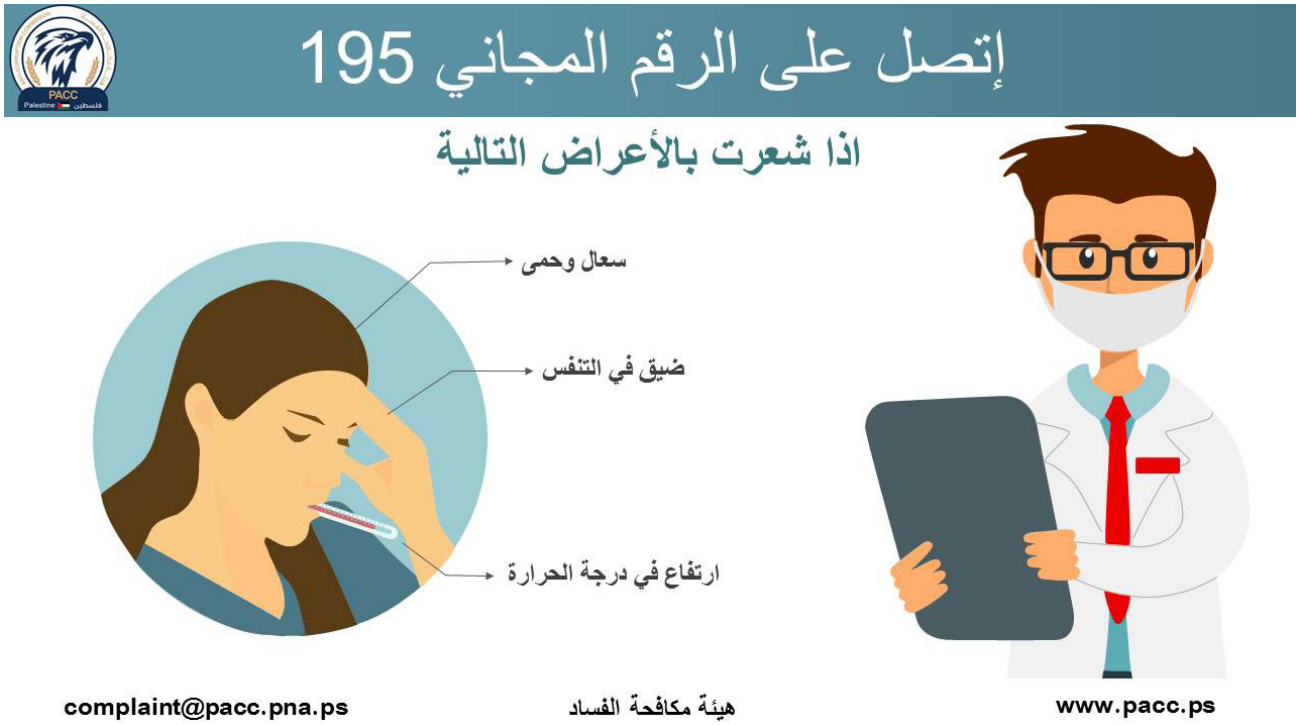

هيئة مكافحة الفساد تباشر بخطوات إنجاز الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الرياضي

باشرت هيئة مكافحة الفساد إجراءاتها نحو إنجاز الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الرياضي، الرامية إلى تحقيق جملة أهداف مرتبطة بتعزيز النزاهة والشفافية وتقوية المناعة المؤسساتية لمكافحة الفساد من خلال الشراكة مع المؤسسات الرياضية الرسمية والأندية والاتحادات الرياضية. وتستند رؤية الهيئة في سبيل إنجاز الاستراتيجية الرياضية على مبدأ الشراكة مع المؤسسات الرياضية المختلفة.

مكافحة الفساد ووزارة شؤون المرأة تناقشان التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد

عقدت الإدارة العامة للنزاهة والوقاية في هيئة مكافحة الفساد، اجتماعا مع ممثلين عن وزارة شؤون المرأة لمناقشة التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد، وتعزيز التعاون بين الجانبين، وضرورة تدريب كوادر وزارة شؤون المرأة لتعريفهم بمفهوم الفساد وأشكاله ودور الهيئة في مكافحته، وبعض الأنظمة المتعلقة به مثل

وأكد مدير عام الإدارة العامة للنزاهة والوقاية د. حمدي الخواجا على ضرورة العمل مع كافة الأطراف والأطر النسائية لتنفيذ التوجهات الاستراتيجية النسوية، والتي تعتبر جهداً وإنجازاً وطنياً، مناقشاً إمكانية تشكيل لجنة وطنية تضم كافة الفئات النسوية.

مكافحة الفساد تباشر بإعداد دراسة حول مخاطر الفساد في وزارة التنمية الاجتماعية

عقدت الإدارة العامة للنزاهة والوقاية في هيئة مكافحة الفساد اجتماعاً مع ممثلي وزارة التنمية الاجتماعية، بهدف المباشرة بإعداد دراسة مشتركة حول مخاطر الفساد في البرامج والخدمات التي تقدمها الوزارة، تهدف للوصول إلى خطة مشتركة لتطوير الجوانب الوقائية في عمل وخدمات الإدارة العامة لمكافحة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية.

وناقش المجتمعون إمكانية اقتصار الدراسة على تحليل مخاطر الفساد في الإدارة العامة لمكافحة الفقر في الوزارة، بكافة إداراتها وخدماتها، كخطوة أولية فقط، حيث قدم ممثلو الوزارة شرحاً حول عمل الإدارة والخدمات التي تقدمها وأبرزها المساعدات والتأمين الصحي، والإشراف المهني، والتأهيل والتمكين، واتفق المجتمعون على تشكيل فريقاً خاصاً للدراسة، يتكون من ممثلي الهيئة والوزارة، بهدف المباشرة بإعداد الدراسة.

هيئة مكافحة الفساد تبدأ بإعداد دراسة حول مخاطر الفساد في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

عقدت هيئة مكافحة الفساد وبالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لقاءً لفريق إعداد دراسة مخاطر الفساد في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، حيث أن هذه الدراسة تعتبر وسيلة وليست غاية والهدف منها الوصول لخطة مشتركة لتطوير الجوانب التي قد يكون بها قصور.

وأشار مدير عام الإدارة العامة للنزاهة والوقاية د. حمدي الخواجا إلى أن الهيئة ستعمل مع كافة الوزارات لإعداد دراسات حول مخاطر الفساد المُحتملة، موضحاً بأن هذه الدراسة هي عبارة عن دراسة تجميعية.

مؤكداً أن هذه الدراسات تعتبر وسيلة وليست غاية والهدف منها هو الوصول لخطة مشتركة لتطوير الجوانب التي قد يكون بها قصور، مشددا على أنها ليست دراسة رقابية وإنما وقائية.

جرائم الفساد التي تندرج ضمن قانون مكافحة الفساد

رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته

التزوير والتزييف

تحريف مفتعل للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يراد إثباتها بصك أو مخطوط يحتج بهما يمكن أن ينجم عنه ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي.

الاختلاس

كل موظف عمومي أدخل في ذمته ما وكل إليه بحكم الوظيفة، أو بموجب تكليف من رئيسه أمر إدارته، أو جبايته، أو حفظه، من نقود وأشياء أخرى للدولة، أو لأحد الناس.

الرشوة

وتشمل طلب الرشوة وعرضها، وقبولها، سواء لنفسه أم لغيره ولا تقتصر الرشوة على البدل المادي، وإنما تشمل الهدية أو الوعد أو أي منفعة أخرى، ليقوم بعمل حق بحكم وظيفته أو ليعمل عملاً غير حق، أو ليمتنع عن عمل كان يجب أن يقوم به بحكم

استثمار الوظيفة

من وكل إليه بيع، أو شراء، أو إدارة أموال منقولة أو غير منقولة لحساب الدولة أو لحساب إدارة عامة، فاقترف غشاً في أحد هذه الأعمال أو خالف الأحكام التي تسري عليها، إما لجر مغنم ذاتي، أو مراعاة لفريق، أو اضراراً بالفريق الآخر أو اضراراً بالإدارة العامة.

التهاون في أداء الواجبات الوظيفية

كل موظف تهاون بلا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته، وتنفيذ أوامر آمره المستند فيها إلى الأحكام القانونية.

غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد

غسل الأموال هو تشغيل الأموال بما هو مشروع، بقصد إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروع.

- إساءة الائتمان
- المتاجرة بالنفوذ
- إساءة استعمال السلطة
- إعاقة سير العدالة
- الكسب غير المشروع
- قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة
- عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي الى تضارب في المصالح

مجلس الوزراء يُصادق على نظام الإفصاح عن تضارب المصالح

صادق مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٠ على مشروع نظام الإفصاح عن تضارب المصالح، الذي من شأنه منع تضارب المصالح وضبط حالاته وكيفية التعامل معها.

وَعرف قانون مكافحة الفساد تضارب المصالح على أنه الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الموظف بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه للوظيفة العامة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

وأوضح مدير دائرة الشكاوى في هيئة مكافحة الفساد أ. أسامة السعدي أن انضمام فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ألزم فلسطين بمواءمة قانون مكافحة الفساد لديها مع الاتفاقية، مشيراً إلى أن تعديل القانون في العام ٢٠١٨ نص على جريمة عدم الإفصاح عن تضارب المصالح.

وأشار إلى أن هيئة مكافحة الفساد أعدت نموذجاً للإعلان عن حالات تضارب المصالح، وتم تعميمه من قبل مجلس الوزراء على كافة الجهات الخاضعة للنظام.

وأشار أ. السعدي إلى أن لجنة مُشتركة من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد ووزارة العدل، قامت بدراسة التجارب العربية بهذا الخصوص، وخاصة التجربة الكويتية والمصرية، قبل أن تُعد دراسة أولية لإعداد مشروع نظام تضارب المصالح. والذي تم لاحقا إقراره من قبل مجلس الوزراء، ونُشر في صحيفة الوقائع الرسمية، بعددها ١٦٤.

العدد (164) الوقائع الفلسطينية 2020/02/27

قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020م
بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح

مجلس الوزراء،
استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، لا سيما أحكام المادة (70) منه،
ولأحكام قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، لا سيما أحكام المادة (1) منه،
وبناءً على تنسيب رئيس هيئة مكافحة الفساد،
وعلى ما أقره مجلس الوزراء بتاريخ 2020/01/27م،
وعلى الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،

أصدرنا النظام الآتي:

مادة (1)
تعاريف
يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:
القانون: قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته.
النظام: نظام الإفصاح عن تضارب المصالح.
الهيئة: هيئة مكافحة الفساد.

مجلس الوزراء يصادق على نظام الهدايا

صادق مجلس الوزراء على نظام الهدايا، والذي هدف إلى ضبط وتنظيم تلقي الهدايا، ومنع تضارب المصالح بين الجهات المختلفة، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام.

ويخضع لأحكام نظام الهدايا كلٌ من الوزراء، ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة، والموظفون المدنيون والعسكريون، وموظفو المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة، والأقارب حتى الدرجة الأولى لكل من سبق ذكرهم.

دولـــــــة فلســـــــطين

مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم ( ) لسنة 2019م

بشأن نظام الهدايا

مكافحة الفساد تعمل على إطلاق إستراتيجية إعلامية وطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2020-2022

تواصل هيئة مكافحة الفساد جهودها بغية إطلاق إستراتيجية إعلامية وطنية لمكافحة الفساد للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢، ويأتي إعدادها كأحد متطلبات توسيع قاعدة مشاركة كافة القطاعات بجهود مكافحة الفساد، بما فيها القطاع الإعلامي بكافة مكوناته وأطرافه الرسمية والخاصة والأهلية، خاصة وأن مكافحة الفساد مسؤولية جماعية، لا يقع عاتقها على هيئة مكافحة الفساد دون غيرها.

وتشتمل المسودة شبه النهائية من الإستراتيجية على خمسة محاور رئيسية، إنسجاما مع الرسالة والرؤية والإختصاصات المناطة للهيئة والخطط الإستراتيجية وطبيعة المسؤوليات والإلتزامات الخاصة بها على المستويين الداخلي والخارجي، بما يخدم ويساعد الهيئة في إيصال القيم والمبادئ والرسالة النبيلة التي تحملها بكفاءة وفاعلية إلى الجمهور والمؤسسات، وتسعى الهيئة من خلال هذه الإستراتيجية إلى تحقيق جُملة من الأهداف الرئيسية التي ينبثق عنها سلسلة من الأهداف الفرعية المرتبطة بمجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تساهم في إسناد تطبيق الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

مكافحة الفساد تغلق باب المشاركة في المسابقة الشبابية «شراكة شبابية إبداعية في مكافحة الفساد»

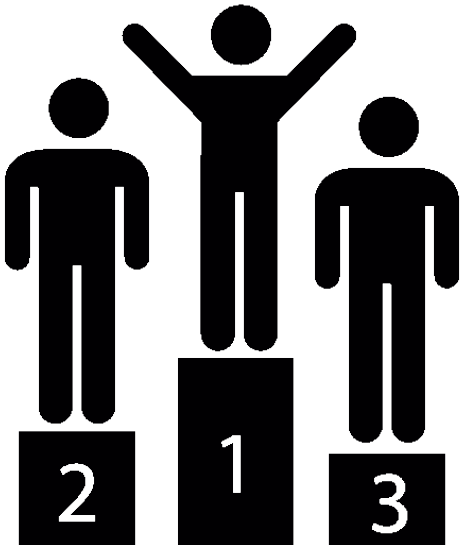

أغلقت هيئة مكافحة الفساد باب الإشتراك في المسابقة الشبابية «شراكة شبابية ابداعية في مكافحة الفساد»، والتي تنظمها الهيئة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP» في إطار حرص الهيئة على توسيع قاعدة المشاركة الشبابية في جهود مكافحة الفساد.

وأتاحت الهيئة المجال لجميع الفئات الشبابية المشاركة في هذه المسابقة، لإظهار إبداعاتهم المهنية المتخصصة في مجال (أ) انتاج الفيديو، و(ب) انتاج الأنيميشن، و(ج) تصميم المطبوعات (بوستر/انفوجرافيك) التي تساهم في مكافحة الفساد.

وإستقبلت الهيئة ١٦ مشاركة من مختلف المحافظات، وسوف يتم الإعلان عن نتائج المسابقة في حفل تكريمي يحدد موعده لاحقا، حيث سوف يتم تكريم أصحاب المراكز الثلاث الأولى عن كل فئة، حيث سوف تجتمع لجنة المسابقة المكونة من ممثلين عن هيئة مكافحة الفساد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز شمس كإحدى مؤسسات المجتمع المدني، ونقابة الصحفيين، لإختيار المشاركات الفائزة.

الفئة	المرتبة الاولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة
انتاج فيديو **$1200**	600	350	250
انتاج أنيمايشن **$1000**	500	300	200
انتاج عمل مطبوع (بوستر،انفوجرافيك) **$800**	500	200	100

كُن شريكاً بالإبلاغ عن شبهات الفساد

وفقاً للمادة (2/18) من
قانون مكافحة الفساد
المعدل رقم (١) لسنة 2005

تتولى الهيئة توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية للمبلغين، والشهود، والمخبرين، والخبراء، وأقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم، في دعاوى الفساد

البيرة / البالوع / شارع مكة
02-2424016
02-2424015
media@pacc.pna.ps
www.facebook.com/PACC.PALL
www.pacc.ps